ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Sri Lanka in 1914-1945 Wars

Farouk Abdel Latif
Tikrit University / College of Education for Humanities / Department of History

Awad Ibrahim Khader
Tikrit University / College of Education for Humanities / Department of History

Thamer Azzam Hamad
Tikrit University / College of Education for Humanities / Department of History

* *Corresponding author: E-mail* :
farok.a.altaef@tu.edu.iq
07707468452

Keywords:
In
fi
C

ARTICLE INFO

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

A multitude of researchers and scholars have focused on the history of Asia as a whole and examined the historical trajectories of several significant Asian nations that experienced pivotal political events. Numerous researchers overlooked small and obscure nations such as Sri Lanka; however, this did not preclude the existence of scholars who authored works on Sri Lanka without examining its political circumstances. Sri Lanka is notable for its strategic position in South Asia, adjacent to southern India in the Indian Ocean, as well as its significant location along maritime routes and its distinctive topography, which differentiates it from other nations and facilitates political, economic, and social relations with both neighboring and distant countries. Sri Lanka was the Asian nation most susceptible to conquest, whether by adjacent kingdoms or faraway nations, the latter occurring in the sixteenth century amid rivalry among European powers. In 1505 AD, Sri Lanka was occupied by the Portuguese, followed by the Dutch occupation, and ultimately the British occupation in 1796 AD. The history of Sri Lanka from 1656 is replete with political, economic, and social events, influenced by its geographical location and societal structure. As a British colony, it remained under colonial rule until 1948 AD. The acquisition of independence by mostly peaceful means, in contrast to nations conquered by Britain, stemmed from the evolution of political consciousness, particularly the tensions experienced by Sri Lankan society with other nations during the First and Second World Wars.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.8.2025.6

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

سريلانكا بين الحربين ١٩١٤–١٩٤٥

فاروق عبد الطيف / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
عواد ابراهيم خضر / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
ثامر عزام حمد/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

الخلاصة:

سلط العديد من الباحثين والاكاديميين اهتمامهم بتاريخ اسيا بشكل عام ودرسوا تاريخ اغلب الدول الاسيوية الكبرى التي لها احداث سياسية كبرى , ولم يتطرق الكثير من الباحثين الحديث عن الدول الصغيرة والغامضة مثل سريلانكا لكن هذا لم يمنع من وجود باحثين كتبوا عن سريلانكا لكن لم يدرسوا الاوضاع السياسية فيها والتي تميزت بفضل موقعها المهم في جنوب اسيا وجنوب الهند في المحيط الهندي وموقعها المهم على الطرق البحرية وبفضل تضاريسها والتي ميزتها عن غيرها من الدول وجعلت لها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع الدول المجاورة والبعيدة , كانت سريلانكا اكثر الدول الاسيوية عرضة للاحتلال سواء من الممالك المجاورة او الدول البعيدة كان اخرها في القرن السادس عشر عندما حدث التنافس بين الدول الاوربية وفي عام ١٥٠٥م احتل البرتغاليون سريلانكا الذي استمر حتى مجيء الهولنديون ١٦٥٦م تبعها الاحتلال البريطاني عام ١٧٩٦م وعلى الرغم من ان تاريخ سريلانكا غني بالاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفضل موقعها وطبيعة المجتمع في سريلانكا وبوصفها مستعمرة تابعة لبريطانيا والتي استعمرتها لوقت طويل حتى عام ١٩٤٨م والحصول على الاستقلال بصورة سلمية بدرجة كبيرة على عكس الدول التي كانت مستعمرتها بريطانيا نتيجة تطور الوعي السياسي ولاسيما احتكاك المجتمع السريلانكي مع الدول الاخرى خلال الحرب العالمية الاولى والثانية .

الكلمات المفتاحية : سريلانكا , الحرب العالمية الاولى , الحرب العالمية الثانية , الاوضاع السياسية , العلاقات السريلانكية , ١٩١٤-١٩٤٥

الخلاصة :

مقدمة

كانت سريلانكا المستعمرة النموذجية بفضل موقعها الجغرافي المهم على الطرق البحرية مما جعلها عرضة لغزوات متكررة سواء من جانب جيرانه الهند او الممالك داخل سريلانكا او من الدول الاوربية والتي بدأها الغزو البرتغالي عامي ١٥٠٥-١٦٥٦م والغزو الهولندي ١٦٥٦-١٧٩٦م وكان اخرها السيطرة البريطانية عليها عام ١٧٩٦م لكن هذا لم يمنع من تطور الوعي السياسي للنخب السريلانكية والتي اجبرت بريطانيا على نقل السلطة من التبعية إلى الوضع السيادي دون مواجهة أي أحداث عنف وكان لزيادة الوعي السياسي هو المشاركة في الحرب العالمية الاولى التي حدثت ١٩١٤-١٩١٨م ونتيجة للضغط على بريطانيا تم التنازل عن السلطة على مراحل، وبدأت النخب السياسية في الجزيرة تعمل على انشاء وتكوين الاحزاب، على عكس المجتمعات الأخرى في آسيا، اذ انه بعد انتهاء الحرب ظهرت الاحزاب السياسية وخضعت طواعية لعملية تدريجية من التعلم والخبرة السياسية التي عملت على ممارسة السلطة باعتدال وحماس

ديمقراطي وكان الأمر نفسه بالنسبة للناخبين، اذ كانت الجزيرة أول الأقاليم الاستعمارية التي منحت حق الاقتراع العام قبل سنوات من الاستقلال عام ١٩٣١م اذ ساهمت التعاليم البوذية وعملية التحديث المستمرة ، على مر السنين ،الى تكوين خبرة في المجال السياسي إلى حد كبير في ولادة قيم التسامح والتكيف الضروريين للأداء الحكومي البرلماني بشكل مرضٍ في حين أن النزاعات الطائفية والدينية أصبحت متوطنة وأكثر شيوعًا في مجتمعات أخرى.

بدأ البريطانيون مبدأ امتصاص السخط الشعبي لتثبيت السلطة السياسية ولكن تولته النخب السياسية السريلانكية المتشوقة للبقاء في مناصب الدولة بحماس أكبر وتردد أقل ، وذلك مثل تناقضاًبين الدولة والسلطة الدينية المتمثلة بالبوذية ولاسيما محدودية موارد الدولة ولأن موارد الدولة محدودة، فإن التنافس على الاستحقاقات والمزايا من الدولة سيستمر دون شك من الناحية السياسية، ومن هنا تحققت الديمقراطية الشعبية على نطاق واسع في سريلانكا بشكل تدريجي، اذ مُنح حق التصويت العام عام ١٩٣١، ومُنح الاستقلال التام في ٤شباط ١٩٤٨م. وقد ساعد اعتماد دستور ديمقراطي على غرار دستور وستمنستر على إرساء المؤسسات البرلمانية وتعزيز المشاركة السياسية، قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة , جاء المبحث الاول (نبذة تعريفية مثل التسمية والموقع والاوضاع السياسية في سريلانكا في الحرب العالمية الاولى) , اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان (موقف بريطانيا من الاوضاع الداخلية في سريلانكا و تقرير دونومور) , اما المبحث الثالث فحمل عنوان (الإصلاح الدستوري، ١٩٣٧-١٩٤٧)

مدخل جغرافي:

التسمية

عرفت سريلانكا بأسماء متعددة على مر تاريخها سواء عن طريق الرحالة او المؤرخين فقد عرفت في القدم الارض النحاسية الحمراء (Senaveratna, 1997,P١٢) بسبب تربتها الحمراء وقد عرفت في الاساطير الهندوسية باسم لانكا اي الجزيرة وكذلك عرفت الجزيرة باسم (ايلام)اصل التسمية مشتق من كلمة الطفرة بالتشبيه بخطوات الاطفال الرضع او العمال الذين يقطعون اشجار النخيل والذي تعني شجرة النخيل بسبب كثره العمال الذين يعملون في اشجار النخيل لأنتاج نبيذ النخيل, كما سماها الجغرافيون اليونانيون القدامى باسم (تابروباني)او (تابروبين) Tapropane (سليمان ١٩٦٣. ص١٣). .فقد سماها العرب (سرنديب) Serendib بعد وصول العرب شمال افريقيا وعرب الجزيرة العربية والتي تعني جزيرة الاسود وقد اطلق عليها البرتغاليون بعد سيطرتهم على سريلانكا عام ١٥٠٥ م اسم (سايلو او سيلاو) Ceilao وعند وصول البريطانيون اطلقوا عليها اسم (سيلان) Ceylon ،وعرفت ايضاً دمعة الهند .

الموقع:

تقع سريلانكا جنوب اسيا وجنوب الهند في المحيط الهندي (الخضر والعبد الرحمن ,٢٠٢١, ص١٩٣) والى الجنوب الغربي من خليج البنغال والى الجنوب الشرقي من بحر العرب(عويس ,١٩٩٣, ص٢٩٦)

ولها حدود مشتركة بحرية مع الهند في الشمال وفي الجنوب جزر المالديف "مجموعة من الجزر المرجانية التي تقع في المحيط الهندي تبلغ مساحة جزر المالديف حوالي ٢٩٨كم^{2}ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣١٠,٧٦٤ نسمة وعاصمتها مالي التي تعد اكبر مدن المالديف عرقيا " (المقرحي ,٢٠٠٨, ص١٤٥). وتحتوي على جزيرة كبيرة واحدة وعدد من الجزر الصغيرة الى الغرب منها ويفصلها عن الهند مضيق منار" يقع خليج منار على الساحل الشمالي الغربي لسريلانكا بين جزيرة منار في الشمال وشعاب سيلاو في الجنوب تحديدا بين خط عرض ٨٠ – ٩٠ شمال شرق سريلانكا" (J Sacratees & R Karthigarani, 2008,P ١٠) ومضيق بالك هو المضيق الفاصل بين ولاية التاميل الهندية والجزء الشمالي لجزيرة سريلانكا ويبلغ عرض المضيق حوالي ٨٠كم . وهو يربط خليج البنغال في شمال شرق جزيرة سريلانكا مع خليج بالك وخليج منار في الجنوب (Chisholm, 1922,P ٦٣٥) وتوجد جزر صغيرة في مياهها وتشكل جسرا يربطها بالهند ويطلق علية جسر آدم وهو سلسلة من الجزر تقع بين الهند وسريلانكا(Miththapala, 2012, P,٢)وتشبه الجزيرة في شكلها ثمرة الكمثرى وتتباين التضاريس في الجزيرة الرئيسة تبعا لنوعية الصخور ان معظم هذه الصخور هي صخور بلورية قديمة وتوجد بعض من الصخور الرسوبية في شمالها في شبة جزيرة جفنا وفي منطقة ضيقة اخرى في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة

الاوضاع السياسية في سريلانكا خلال الحرب العالمية الاولى :

استمرت بريطانيا بسيطرتها منذ عام ١٧٩٦م سيطرة تامة وعند قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م كانت سريلانكا جزءا من بريطانيا ولم يكن للحرب العالمية الأولى سوى تأثير عسكري ضئيل على سريلانكا، التي دخلت الحرب كجزء تابع للإمبراطورية البريطانية ووقع القتال الأقرب في خليج البنغال، حيث أغرقت سفينة حربية أسترالية طرادًا ألمانيًا الا ان الحرب اسهمت في ظهور القومية وكانت الدعاية التي أطلقها الحلفاء في زمن الحرب التي أكدت على الحرية وتقرير المصير للأمم، وقد استمع القوميون السريلانكيون إلى تلك الدعاية ولاحظوها على النحو الواجب ومع ذلك، كان هناك حدث مرتبط بشكل غير مباشر بالحرب، كان بمثابة الشرارة المباشرة لنمو القومية (Ramanathan, 1915,P ٣) وفي عام ١٩١٥م, اندلعت أعمال شغب طائفية بين السنهاليين والمسلمين على الساحل الغربي أصيب البريطانيون بالذعر واعتقدوا ان الاضطرابات جزء من مؤامرة مناهضة للحكومة ألقوا باللوم على مجموعة الأغلبية العرقية واعتقلوا بشكل عشوائي العديد من السنهاليين، بما في ذلك) دي إس سيناناياكي) D.S.Senanayake

١٨٨٨-١٩٥٢ سياسي سريلانكي ورئيس حزب الوطني المتحد و اول رئيس وزراء سريلانكي ناضل ضد بريطانيا حتى تم انتخابة رئيس وزراء عام ١٩٤٧وتوفي عام ١٩٥٢م ، (العبود , ٢٠١٢, ص ٣٤) الذي حاول بالفعل استعمال نفوذه للحد من أعمال الشغب أخمد البريطانيون الاضطرابات بحماسة مفرطة ووحشية كبيرة ، الأمر الذي صدم المراقبين البريطانيين والسريلانكيين على حد سواء تأخذ بعض الروايات المتعاطفة عن الاضطرابات في الاعتبار أن حكم الحاكم في ذلك الوقت،) السير روبرت تشالمرز(Sir Robert Chalmes(١٩١٣-١٩١٦م)وهو الحاكم العام البريطاني في سريلانكا بين عامي ١٩١٣-إذ تولى مهامه قبل الحرب العالمية الاولى (Percy Ewing MATHESON & CHALMERS, 1940 , pp1-6)، ربما قد خيم عليه فقدان ولديه على الجبهة الغربية في أوروبا ,أن عام ١٩١٥م, كان نقطة التحول في الحركة القومية ومنذ ذلك الحين، بدأت تحركات القوميين من أجل اتخاذ إجراءات منسقة ضد البريطانيين كانت الحركة القومية في الهند بمثابة نموذج للقوميين في سريلانكا بحلول السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، شُكلت العديد من الجمعيات والمنظمات من السيلانيين من أصحاب الممتلكات والطبقات المهنية لتوجيه العرائض والتماسات والطلبات إلى وزير المستعمرات من أجل هذا الغرض. وصلت هذه التحركات إلى ذروتها مع تشكيل حزب المؤتمر الوطني السيلاني في كانون الاول ١٩١٩م تم تأسيس حزب المؤتمر الوطني السيلاني في عام ١٩١٩م, وفاز في الانتخابات عامي ١٩٣١ وانتخابات عام ١٩٣٦م ولكن اكثر اعضاء حزب المؤتمر الوطني انضموا الى الحزب الوطني المتحد الذي تم تشكيلة عام ١٩٤٦م بزعامة دي .اس. سيناناياكي D.S. Senanayake (الدليمي ,د.ت, ص١٠٢) . علاوة على تلك الحركة الإصلاحية التي احتضنت الطبقات الوسطى والعليا المتغربة من المجتمع التعددي في سريلانكا، ازدهرت القومية السنهالية المكرسة تمامًا لتعزيز القضية البوذية مع استبعاد كل الآخرين نشأ الوعي السياسي الحديث مع ظهور بدايات إصلاح النظام الاستعماري في اتجاه الحكم الذاتي السريلانكي, جاءت هذه التحركات السياسية في أعقاب ظهور طبقة متوسطة متعلمة ثرية وحضرية إلى حد كبير بين السنهاليين والتاميل في أواخر القرن التاسع عشر, كان العمل السابق من أجل الإصلاح مقتصراً على عدد قليل من الأوروبيين والبرغر في الجزيرة كان ظهور الطبقة الوسطى السريلانكية التي تتميز بالتعليم الغربي والاحتلال الحضري المرتبط بنمو النشاط البيروقراطي والمهني والتجاري الحديث أحد أهم النتائج الاجتماعية لتغير القرن التاسع عشر اذ اتجهت إصلاحات ,إلى كسر العلاقات الإقطاعية المقيدة وتسهيل التنقل الجغرافي والمهني. وقد صاحب انتشار الزراعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر البناء السريع للطرق والسكك الحديدية وتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي.

اسهمت التجارة والنقل والمقاولات والتعدين والزراعة في ظهور مجموعة من الأثرياء السريلانكيين (Singer, 1964 ,P٤٨) استخدمت العائلات الثرية حديثًا مواردها عادةً لتزويد أبنائها بالتعليم الغربي

استعدادًا لشغل وظائف في الخدمة العامة أو المهن وشراء الأراضي، وبالتالي إدامة تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي, تميزت الطبقة الوسطى التي كانت تتطور على هذا النحو بالتنقل صعودًا في السلم الاجتماعي من القرية إلى المدينة ومن الثقافة التقليدية إلى الثقافة الغربية ونظام القيم (Singer, 1964 ,P٤٨) وظلت الطبقة الوسطى المتعلمة باللغة الإنكليزية صغيرة وحصرية بالنسبة إلى إجمالي السكان، وعلى مدى عقود عديدة لم يكن الوعي والنشاط السياسي يمتد إلى ما هو أبعد من هذه الطبقة الوسطى وفي الخلفية كانت هناك طبقات اجتماعية لا يمكن تمييزها من شعب البلاد اذ ساعدت زيادة الأموال في الجزيرة وتحسين الاتصالات ونمو المدن الصغيرة أولئك الذين لديهم موارد كافية لمغادرة القرية وكسب العيش في مكان آخر, لكن الغالبية العظمى منهم كانوا لا يزالون فلاحين يحرثون أراضيهم أو يعملون في أراضي أخرى ،وكانت ظروف الناس في القرى تعاني من فقر مضاعف من الناحية الاقتصادية، وكان سبب هذه التغييرات الخارجية رأس المال المستثمر في الأراضي من خلال تطور زراعة الشاي والمطاط في القرية، إن تفضيل المزارع لقوة عاملة سهلة التعبئة وليست لها جذور في البلاد، وبالتالي يمكن التحكم فيها، حال دون استيعاب القرويين الذين لا يملكون أرضًا في الاقتصاد الزراعي, فقد كان هؤلاء القرويين فقراء اجتماعيًا أيضًا، ولم يمتلكوا إمكانيات التعليم باللغة الإنكليزية التي ضمنت تحولهم من مزارعين إلى موظفين صغار في الخدمة العامة ,

كانت اللغة سواء أكانت السنهالية أم التاميلية التي تتحدث بها القرية (Sir Ivor Jennings, 1951,p١٣) . يتم التعامل بها في جميع الأغراض العملية ليست ذات مكانة قيمة، فالدين الذي اعتنقه كان عيبًا، ولم يكن دين الحاكم؛ والمؤسسات التي كان يعرفها تم التخلص منها من لدن غير المستنيرين والمحتقرين(Frederick, 1966,p٢٢٥) لقد تخرج الأثرياء الذين استمدوا دخلهم من القرية إلى صفوف المتعلمين الإنكليز, وكانت هناك روابط بينهم وبين القرية، لكن الفرق كان أكثر وضوحًا وهكذا أدى التعليم الغربي والتغيرات الاقتصادية إلى إحداث شرخ بين الشرائح المتعلمة والجماهير(Frederick, 1966,p٢٢٦) ، اتخذ البريطانيون قرارًا بمنح درجة كبيرة من السلطة السياسية للسكان الأصليين عامي ١٩٢٤ و١٩٣١ م، وكان من المتوقع أن يؤدي تسليم السلطة لهؤلاء القادة إلى اكتسابهم شعبية وتمكينهم من الاستمرار في السلطة لمدة أطول (Joseph, 1962 p١١٤) كان من المحتم أن تظل المصالح البريطانية آمنة في أيديهم (Frederick, 1966 ,p ٢٧١) والأكثر أهمية بالنسبة للعملية السياسية في سريلانكا هو أن هؤلاء الأفراد الموجودين في أقصى الطرف الغربي يؤمنون بالقيم والمنظور البريطاني وهم من المؤيدين للمستعمرين (Corea, 1960 p٩) ، وبما أنهم كانوا إما كبار ملاك الأراضي أو رجال الأعمال الكبار أو الإداريين المحترفين، لم يكن لديهم الكثير من التقارب مع طموح الرجل العادي,وعمل سيناناياكي على دمجهم جميعًا معًا تحت راية الحزب الوطني المتحد قبل الانتخابات العامة عام ١٩٤٧م، ولم يكن حزباً متجانساً سياسيا كما هو الحال في المؤتمر الوطني الهندي، الحزب الوطني المتحدً اذ تألف في بدايته من عدد من المجموعات

والشخصيات كانت المنظمات الأساسية هي المؤتمر الوطني السيلاني، والسنهالية ، رابطة مسلمي سيلان وجمعية المغاربة وتم تمثيل مجتمع التاميل من لدن عدد قليل من قادته الوطنيين وهكذا فإن الجمعيات المؤسسة للأمم المتحدة تم حلها عند تشكيلها، واستمرت ككتل منظمة للسلطة والمصالح إلى جانب الحزب , وبسبب هذا ظهر الاتحاد في الحزب الوطني المتحد اذ كان الأمر شخصيًا إلى حد كبير (Singer, 1964 p ٤٩) وليس تنظيمًا كانت لكل جماعة مشكلات خاصة تتعلق بمصالحها الخاصة، مما جعلها في بعض النواحي في صراع مع الجماعات الأخرى (Jupp, 1978 ,p٥٧)

المبحث الثاني: موقف بريطانيا من الاوضاع الداخلية في سريلانكا:

كان رد بريطانيا هو الإصلاح على مراحل ، لم تكن التغييرات التي أُجريت في تكوين المجلس التشريعي في ١٩٠٩ و١٩٢٠م، كافية لإرضاء الزعماء السريلانكيين على الرغم من إدخال مبدأ الانتخاب على نطاق محدود للغاية وفي عام ١٩٢٣م، تم توسيع المجلس التشريعي ليكون له أغلبية من أعضاء غير رسميين سيلانيين مع عنصر انتخابي كبير ولكن كان الاقتراع مقيدًا، اذ امتد فقط إلى(٤٪) من سكان الجزيرة , استمر التمثيل على مر السنين و بعد عام ١٩٢٣م, اتجه أن يكون طائفياً بدرجة كبيرة في هذه المرحلة، اذ حدث شرخ بين السنهاليين والتاميل السيلانيين (William Howard Wriggins, 1965 ١١٦,p) . في حين أراد التاميل هم مجموعة ترجع اصولهم الى شبه القارة الهندية تسكن هذه المجموعة جنوب الهند وشمال شرق سريلانكا ، بدعم من جماعات أقلية أخرى، وهم الهنود والمسلمون والبورغس والأوروبيون. للحفاظ على التمثيل الطائفي، طالب المصلحون السنهاليون بإدخال مبدأ الإقليمية وحصلوا على ذلك في عام ١٩٢٧م, بموجب إصلاحات)إيرل دونوغمور) Earl of Donogmore ولكن مع الاقتراع العام للبالغين ومع ذلك، لم يكونوا متحمسين كان السبب وراء تعيين لجنة ملكية برئاسة دونوغمور في عام ١٩٢٧.(Britain. & Walter, n.d. pp3–12) هو التحقيق في فشل تجربة ١٩٢٣م, في الحكم التمثيلي وقد شعر بأن الأغلبية غير الرسمية السيلانية في المجلس التشريعي مارست "السلطة دون مسؤولية" إلى أقصى حد ممكن لإحباط أقلية تنفيذية تهيمن عليها بريطانيا، وكذلك المسؤولون البريطانيون في سريلانكا (peedles, 2006 pp٥٠–٥٤)، كان جوهر نظام دونوغمور هو الحكم عن طريق اللجان التنفيذية, واستند إلى تنظيم مجلس مقاطعة لندن.

بعد الانتخابات العامة، قسم الهيأة التشريعية، مجلس الدولة، نفسها إلى سبع لجان تنفيذية، وضع كل منها في مسؤولية مجموعة من الإدارات الحكومية، وانتخب كل منها رئيسه الخاص الذي أصبح الوزير المسؤول عن الإدارات المختلفة تحت سيطرته وكان لدستور دونوغمور مصلحة مزدوجة في تطوير الحكم

المحلي(peedles, 2006 ,p٥٤) إذ كانت تجربة فريدة من نوعها في تطبيق جوهر التنظيم البريطاني لمجلس السلطة المحلية على المستوى المركزي وكان من المخطط أن يكون مجلس الدولة تنفيذياً وتشريعياً في آن واحد , وفي الجانب التنفيذي كان من المقرر أن يعمل من خلال لجان تقدم تقاريرها إلى المجلس بأكمله، تماماً كما تقدم اللجان الدائمة لمجلس مقاطعة لندن تقاريرها إلى المجلس بأكمله, و كان هناك أيضًا ثلاثة مسؤولين في الدولة، جميعهم إنكليز، مسؤولون عن

(١) إدارة الخدمات العامة والدفاع والشؤون الخارجية (الأمين العام)
(٢) المسائل القانونية والقضائية (الأمين القانوني)
(٣) المالية (الأمين المالي).

شكل الثلاثة مسؤولوا الدولة والسبعة رؤساء مجلس وزراء ومع ذلك لم يكن المجلس تحت إشراف رئيس وزراء شامل، كما لم يلتزم بأي مبادئ مسؤولية جماعية باستثناء الميزانية السنوية (Hem Chandra Ray & Silva, 1995 ,p٥١٩)

تم وصف تقرير دونومور بأنه أبرز ورقة حكومية حول الشؤون الاستعمارية في القرن العشرين في دقة تحليله للمشاكل الدستورية للمستعمرة، واستعداده الفريد للخروج عن التقاليد في الحلول الموصى بها، اذ تمت مقارنته بتقرير دورهام وهي وثيقة القرن التاسع عشر الرائدة عن الإدارة الاستعمارية فيما يتعلق بكندا، مع وجود اختلاف كبير أن الأخير "وجد حلاً لمشاكل كندا في نموذج الدستور البريطاني، أما [الأول] فقد اشار إلى أن الأنظمة البرلمانية الغربية لا علاقة لها بالمجتمعات غير الغربية.." وجد تقرير دونومور مثل تقرير دورهام، أن القضية الأساسية في سريلانكا هي انفصال السلطة عن المسؤولية، وبينما رفض مطالب حزب المؤتمر الوطني السيلاني اسس حزب المؤتمر الوطني السيلاني وهي منظمة سياسية تشكلت في عام ١٩٣٧م، للدفاع عن مصالح مجتمع التاميل الهندي، وسرعان ما نمت لتصبح أكبر منظمة عمالية في الجزيرة، وفي عام ١٩٣٧م بعد عقد النواه الاولى المتمثلة بالمجلس الكبير للسنهاليين وتم تأسيس حزب المؤتمر الوطني كانت اهم اهداف المؤتمر غرس الوعي السنهالي ونشر القومية السنهالية وكان من المتشددين ضد البوذية وكان للمؤتمر فعاليات ناجحة في المطالبة في الحصول على الاستقلال من بريطانيا وله دور كبير في انتخابات عام ١٩٥٦م وحث الجماهير على الانتخابات ونجح في ذلك وانظم الى الحزب الوطني المتحد وشكل النواة الرئيسة للحزب، (peedles, 2006 ,pp١٠١-١٠٨) بحكومة مسؤولة كاملة، إلا أنه أوصى بحكومة شبه مسؤولة ، وتنازلوا عن قدر كبير جدًا من المسؤولية للسياسيين الاستعماريين الذين يتمتعون بسلطة متناسبة وهذه هي النقطة المهمة ، كانت السمة المركزية للهيكل الدستوري الموصى به للمستعمرة هي الخروج من النمط التقليدي للتقدم إلى حكومة شبه مسؤولة فبدلاً من مجلس الوزراء المألوف أو شبه مجلس (Britain. & Walter, n.d pp5-8.) الوزراء، كان من المقرر أن يكون هناك نظام من اللجان التنفيذية على غرار تلك الموجودة في عصبة الأمم

وفي مجلس مقاطعة لندن وكان نظام اللجنة التنفيذية جديدًا ومعقدًا بشكل غير عادي في الوقت نفسه كأداة في الممارسة الدستورية الاستعمارية وتم تجميع أعضاء الهيأة التشريعية المكونة من مجلس واحد، مجلس الدولة، في سبع لجان تنفيذية وكان الهدف بكل وضوح، هو منح الأعضاء ليس فقط المسؤولية، بل الخبرة الإدارية والتعليم السياسي أيضًا لم تكن البنية الدستورية مبنية على اللجان فحسب بل كانت ديمقراطية في الأساس أيضًا في حين كان المقصود أن يكون للأعضاء المنتخبين قدر كبير من المسؤولية الإدارية للشؤون الداخلية (Trurner, 1933,pp٨-١٤) اذ كانت هناك حدود واضحة لسلطاتهم، وتم تعيين ثلاثة من أهم الإدارات التنفيذية لضباط الدولة المسؤولين عن هذه الأمور إلى الدولة فضلاً عن ذلك، كانت هناك صلاحيات احتياطية للحاكم كانت هذه السلطات سمة من سمات الدساتير التي وُضعت في ١٩٢٠-١٩٢٤م، لكنها الآن تم تعريفها وتعزيزها بشكل أكثر دقة , اذ كان تحت تصرف الحاكم مجموعة أكبر ومتنوعة من مسارات العمل في المسائل ذات الأهمية القصوى وفي فترات الطوارئ, لم يكن مفوضو دونومور راغبين تمامًا في النظر في الوضع في الجزيرة من دون تقديم توسيع جذري للامتياز (بموجب دستور ١٩٢٣-١٩٢٤ م، كان ٤ %فقط من السكان يتمتعون بحق التصويت) اذ يجب تجنب نقل السلطة إلى حكومة أقلية صغيرة على حساب الطبقات الفقيرة وأوصوا بأن يكون جميع الذكور فوق الحادية والعشرين والإناث فوق الثلاثين مؤهلين للتصويت؛ وفي تنفيذ هذه التوصية في عام ١٩٣١م، ذهب المكتب الاستعماري إلى أبعد من ذلك وخفض الحد الأدنى لسن الإناث إلى الحادية والعشرين, وهكذا أصبحت سريلانكا أول مستعمرة بريطانية في آسيا بل وأول دولة آسيوية تتمتع بامتياز الاقتراع العام, كان موقف المفوضين تجاه مسألة التمثيل المجتمعي بالقدر نفسه من التطرف في النهج، ولم يتم وضع أي شرط للتمثيل المجتمعي بشكل متعمد، على الرغم من أن الأقليات كانت شبه مجمعة على الحث على الإبقاء عليه وجاء في التقرير: (إننا نرى أنه فقط من خلال إلغاء هذا القانون سيكون من الممكن للمجتمعات المتنوعة أن تطور معًا وحدة وطنية حقيقية) (peedles, 2006 ,pp٥١-٥٤) إذ إن التمثيل الطائفي في سيلان ليس له تاريخ كبير يستحق الثناء عليه، وإدراجه في الدستور بنوايا حسنة كان له نتائج مؤسفة وفر نظام اللجان التنفيذية تدريبًا لا غنى عنه في الشؤون الإدارية للأعضاء السيلانيين في مجلس الدولة كما مكّن الأعضاء الذين ينتمون إلى أقليات سياسية واقتصادية واجتماعية وعرقية ودينية من المشاركة في عملية صنع القرار (Trurner, 1933,pp٨-١٤)

وحاز أعضاء الحزب أهمية مفرطة، وتم تثبيط نمو نظام حزبي صحي، وكما لاحظ أحد الحكام الفطنين بشكل صحيح، منع النظام "تحديد وتركيز السياسة أو المسؤولية , ازدادت التوترات الطائفية خلال فترة دستور دونوغمور (١٩٣١-١٩٤٧ م) لأن السنهاليين أرادوا مزيدًا من التغيير واستخدموا السلطة التي حصلوا عليها لتحسين ظروف الناخبين السنهاليين، بينما شعرت الجماعات الأقلية، ولاسيما التاميل السيلانيون، بالإهمال و"الهيمنة" وطالبوا في كل مرحلة بضمانات عدها المصلحون السنهاليون عقبات أمام طريق الحكم الذاتي وكانت

إجابة السنهاليين لهذا "العناد" المتزايد للأقليات هي مجلس الوزراء السنهالي الشامل المنتخب من مجلس الدولة بعد الانتخابات العامة لعام (William Howard Wriggins, 1965 ,pp١١٦-١١٧) ١٩٣٦ م. ومع ذلك اسهم في تفاقم العلاقات بين الجماعات أكثر، ووصل الوضع إلى أسوأ حالاته مع تشكيل)س.دبليو.آر.دي. بانداراناياك) S.R.D. Bandaranaike ١٨٩٩-١٩٥٩ وهو سياسي سريلانكي ورئيس حزب الحرية السريلانكي شغل مناصب عدة وزارية واصبح عام ١٩٥٦ رئيس وزراء سريلانكا ، (العبود , ٢٠١٢, ص٥٥) للمها سابها السنهالية (المجلس الأعظم للسنهاليين) في عام ١٩٣٧ م والمؤتمر التاميلي في سيلان بأكمله عام ١٩٤٤م، وظهرت أيضًا منظمات طائفية أخرى مثل جمعية سيلان للأمور العامة ١٩٣٥م، والجمعية السياسية للبورغس ١٩٣٨ م، والمؤتمر الهندي في سيلان ١٩٣٩م، في حين استمر ازدهار جمعية الأوروبيين ١٩١٨م، وجمعية الملايو في سيلان بأكملها ١٩٢٢م وعصبة المسلمين في سيلان ١٩٢٤م, التي تشكلت في العقد السابق كان هناك رجل واحد حاول أن يقف فوق كل هذا الصراع الطائفي ويعمل كمصالح بين كل المطالبات المتنافسة للمنظمات ذات التوجهات العرقية المختلفة كان دي. أس. سيناناياكي، أبرز رجل دولة سنهالي محافظ من منتصف الثلاثينيات حتى وفاته في (مارس ١٩٥٢م), سلم إليه البريطانيون السلطة في نهاية المطاف قدمت اعترافًا بمساهمة سريلانكا في الجهد الحربي عام ١٩٤٣م, لمجلس الوزراء تأكيدًا على المزيد من التقدم نحو الحكم المسؤول وتعزيزًا لذلك، طُلب من مجلس الوزراء صياغة دستور ينص على حكم ذاتي داخلي من شأنه أن يجد قبولًا لدى ٧٥٪ من العضوية الكاملة لمجلس الدولة. كان مشروع الدستور في النهاية نتيجة جهود دي. أس. سيناناياكي ومستشاره الدستوري، آيفور جينينغز، الذي كان في ذلك الوقت عميدًا لكلية جامعة سيلان، ووفر مشروع سيناناياكي-جينينغز ضمانات للأقليات، ونظام تمثيل إقليمي يميل لصالح المناطق الريفية والمتخلفة في سيلان (DARINI RAJASINGHAM-SENANAYAKE, 2022, pp٢-٤) مما استفادت منه في الوقت نفسه المناطق التي تقطنها بشكل رئيس الأقليات الأصلية الرئيسة، وهم التاميل السيلانيون والمسلمون، والأهم من ذلك، نظام الحكومة الوزاري أصبح يُشار إليه باسم مشروع مخطط الوزراء لعام ١٩٤٤م أقنعت المخاوف التي أعربت عنها الجماعات الأقلية بشأن فعالية هذه الضمانات بريطانيا بتعيين لجنة ملكية للتحقيق برئاسة اللورد (هيرولد رامسبوثام سولبري) Herwald Ramsbotnam Soulbury ١٨٨٧-١٩٧١ سياسي وعسكري بريطاني اصبح عام ١٩١٥ ملازم اول ثم ترقى الر رتبة رائد عام ١٩١٨ واصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني ١٩٢٩ عن حزب المحافظين وفي عام ١٩٣١ اصبح سكرتيرا برلمانيا في وزارة التعليم والزراعة وفي عام ١٩٤٠ كلف بمهام لجنة دستورية الى سريلانكا عام ١٩٤٤ وعين حاكما عليها ١٩٤٩-١٩٥٤(الفهد, ٢٠٢٢,ص٣٠٢) زارت اللجنة سريلانكا خلال ١٩٤٤-١٩٤٥ م ,وأوصت في النهاية بدستور مشابه جدًا لمشروع مخطط الوزراء مع بعض التعديلات وإضافة ضمانات أكثر للأقليات وترشيح سينانياكي كان الوزراء قد تركوا هذه المسألة الأخيرة للبت فيها من لدن الهيأة التشريعية أحادية

المجلس المقترحة تضمن تقرير سولبري ومقترحاته بشأنه ورقة بيضاء قُدمت إلى مجلس الدولة للمناقشة واتخاذ القرار وأوصى دي. أس. سيناناياكي بقبولها ومررت من خلال مجلس الدولة مع اعتراض عضوين فقط ومنحت الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الاول ١٩٤٧م, بموجب دستور سولبري التكتل السياسي الجديد الذي شكله دي. أس. سيناناياكي، الحزب الوطني المتحد، أكبر عدد من المقاعد، وإن لم يكن الأغلبية، في مجلس النواب عيّنه الحاكم البريطاني السير هنري مونكSir Henry monck ١٨٨٧-١٩٤٦ سياسي عسكري بريطاني اصبح ملازما اول عام ١٩١٥ شارك في الحرب العالمية الاولى في سالونيك واصبح حاكما على سيراليون ١٩٣٤-١٩٣٧ثم اصبح وكيل وزير الخارجية في لندن عام ١٩٣٩ ثم نائب وكيل وحاكم على كينيا ١٩٤٠ -١٩٤٤ ثم حاكما على سريلانكا ١٩٤٤-١٩٤٨ . (الفهد ,٢٠٢٢,ص ٣٠٣) .

في الأشهر التي تلت ذلك، أجرى سيناناياكي، بمساعدة من معاونه الماكر أوليفر غونتيليكي، مفاوضات مع حكومة جلالته أسفرت في تشرين الثاني ١٩٤٧م, عن إبرام ثلاث اتفاقيات تتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية والموظفين العموميين في كانون الاول من ذلك العام، أقر البرلمان البريطاني قانون استقلال سريلانكا وحدد، بموافقة حكومة سيناناياكي، ٤ شباط ١٩٤٨ م , كالتاريخ المعين الذي تنتقل فيه سريلانكا إلى الدولة ذات السيادة واصبح يوم ٤شباط يوم الحرية والاستقلال وعد هذا اليوم عطلة رسمية للبلاد وجرى استعراض عسكري ودعا سيناناياكي الشعب السريلانكي الى التكاتف لحل مشكلات البلاد وان يكون الاستقلال حقيقيا لمستويات الشعب, كافة واصبحت سريلانكا دولة ذات سيادة مستقلة بعد مرور (١٤٨) عام من خضوعها للتاج البريطاني بوصفها مستعمرة للتاج البريطاني واصبحت سريلانكا تعرف بدولة دومينيون وهو مصطلح يشير الى الدول الخاضعة الى الاستعمار البريطاني من ذوي البشرة البيضاء مثل كندا واستراليا ونيوزلندا وسيرلانكا ودول اخرى(الموسوي , ٢٠٠٦, ص ٢٣) واخذ سيناناياكي منصبه بشكل رسمي وشرعي وصار يلقب بـ(اب الامة)(الفهد , ٢٠٢٢,ص٣٠٠)

المبحث الثالث: الإصلاح الدستوري، ١٩٣٧-١٩٤٧

وافق مجلس الوزراء البريطاني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٧، على أمر مجلسي يعدل دستور دونومور ويجعله، فيما يتعلق بسلطات الحاكم الاحتياطية في التشريع ومراقبة الخدمة المدنية أكثر انسجامًا مع قانون حكومة الهند عام ١٩٣٥ م(William Howard Wriggins, 1965, pp١١٧-١١٩) وتم تقديم المرسوم المجلسي في الجزيرة في كانون الثاني ١٩٣٨م أصبح الحاكم مفوضًا بالتشريع بشكل مستقل عن مجلس الدولة في جميع المسائل المتعلقة بـ "العقيدة العامة والنظام العام وأساسيات الحكم الرشيد"، بطريقة تختلف بشكل حيوي عن ممارسة الماضي فيما يتعلق بممارسة صلاحياته المحدودة في "التصديق", وكان يستطيع أن

يعلن أوامره مباشرة، ولا يحتاج إلا إلى إبلاغها إلى كاتب مجلس الدولة؛ وبذلك سقط حق المجلس في مناقشة هذه التدابير أو تأخيرها تسبب الأمر في المجلس في إثارة غضب عام كبير، كما جاء من أحداث في أعقاب أزمة بريسجيردل كان اخرها قيام مجموعة من العمال في ايار ١٩٣٧م بسبب القوانين التي صدرت من بريطانيا الى الحاكم العام في سريلانكا . كانت مطالب المتظاهرين هي اقالة الحاكم وانهاء حكمة وان يتم معاملة السكان في سريلانكا معاملة حسنة وعدم معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ومراعا ظروف المزارعين وقد ظهر في هذه المدة مارك انتوني ليستر بريسجيردل Mark Anthony Leicester Bracegold استرالي الاصل وقد شارك في المظاهرات وقد طاردته القوات البريطانية ونجح في الهرب منهم , وكذلك نجح في قياده المظاهرات التي طالبت بإصدار العفو عنه وتطورت القضية واصبحت قضية رأي عام وكان من المفترض أن هناك علاقة بين الاثنين ، ولكن لم يكن هناك مثل هذا الاتصال في الواقع، انتقد المسؤولون الدائمون في المكتب الاستعماري بشأن قضية بريسجيردل بحجة أنه عجل بالأزمة من خلال التصرف دون المراعاة الواجبة للممارسة الدستورية والحس السليم (peedles, 2006 pp٥٤-٥٥) لكن الوضع السياسي في سريلانكا أثر بالفعل على تفكير المكتب الاستعماري بشأن تعديل المادة (٢٢) في ٥ تموز ١٩٣٧م، أشار "خبير" المكتب الاستعماري في سريلانكا، إتش آر كويل H.R.Cowell : "يجب أن يؤخذ في النظر ان سيناناياكي كزعيم للمجلس، لذلك كان من المتوقع اشتداد هذه الهجمات على سلطات الحاكم الاحتياطية, ونجح ستابس، الذي كان معاديًا شخصيًا د.س. سيناناياكي في إقناع المكتب الاستعماري بأن سيناناياكي كان خطرًا كبيرًا على المصالح البريطانية، ورجلًا مناهضًا تمامًا لبريطانيا" وتم التفكير في تعديل دستوري على هذا المنوال في وقت مبكر من عام ١٩٣٢ م عندما كانت هناك مخاوف للمكتب الاستعماري من احتمال انهيار الدستور بسبب أزمة الميزانية ولم يحدث مثل هذا الانهيار في الواقع.

بحلول نهاية عام ١٩٣٣م، كان المكتب الاستعماري مقتنعًا بأن الدستور عمل بسلاسة كما كان متوقعًا في مدة الأزمة الاقتصادية الحادة، وبالتالي تم وضع التعديل المقترح على جنب ولكن بحلول منتصف عام ١٩٣٥م، تم إحياء هذا الاقتراح لا يعني ذلك أنه كانت هناك أي أزمة دستورية، ناهيك عن الانهيار كانت هناك مناسبات قليلة لجأ فيها الحاكم إلى استعمال سلطاته الاحتياطية، وكانت معظم هذه الحالات إن لم يكن كلها (Seneviratne, 1999 p٤٤) تتعلق بالرواتب وامتيازات الإجازات لأعضاء سيلان الخدمة المدنية، والتي كانت حساسة بشكل خاص تجاهها أحد عيوب الآلية التي تم وضعها بموجب المادة (٢٢) من دستور دونغمور لاستخدام السلطات الاحتياطية للحاكم وسمحت بمناقشة في مجلس الدولة، والتي كانت طويلة وحادة حتماً، في كل مناسبة فيما استعمل الحاكم مثل هذه الصلاحيات وبما أن معظم هذه المناقشات كانت تتعلق بشروط خدمة الموظفين العموميين، فقد تم النظر إلى هذا الإجراء باستياء متزايد بسبب تأثيره المحبط المفترض على البيروقراطية العليا (لاسيما العنصر البريطاني والأوروبي فيه), وتم التعجيل باتخاذ قرار

المضي قدمًا في تعديل المادة(٢٢) بسبب تكتيكات المماطلة التي اعتمدها مجلس الدولة، بالتواطؤ مع نائب رئيس المجلس، في ١٩٣٦-١٩٣٧م، بشأن زيادة رواتب ضباط الشرطة(Joseph, 1962 p١١٦) يبدو أن تجربة الأعوام ١٩٣٦-١٩٣٧ م تشير إلى أنه في حين أن المجموعة الوزارية في الجزيرة وبخاصة ممثلي السنهاليين كانت تؤمن بحتمية التقدم من الوضع شبه المسؤول إلى الحكم الذاتي على نموذج السيادة البيضاء او مايسمى الورقة البيضاء التي تبنتها بريطانيا وهي طريقة الحكم في سريلانكا عن طريق الحاكم العام وكان لدى المسؤولين الدائمين في وايتهول وجهة نظر متناقضة تمامًا إلى الوضع الاستعماري ويجب صياغة دستور جديد(الفهد , ٢٠٢٢, ص٢٩٢) بالنسبة لهم لم يكن هناك مثل هذه الحتمية في التطور الدستوري ويمكنهم أن يشيروا إلى أمثلة جامايكا، وغينا البريطانية ومالطا في تلك المدة وبشكل لم يؤد الوضع شبه المسؤول إلى حكومة مسؤولة بل إلى أزمة سياسية وانهيار دستوري لا شك أن الأزمة الدستورية المتزامنة في مالطا قد أثرت بشدة على المسؤولين الدائمين في المكتب الاستعماري عندما نظروا إلى الوضع في سريلانكا(DARINI RAJASINGHAM-SENANAYAKE, 2022, pp٣-٧) ، وتأثروا بملاحظة علامات الأزمة الأولية من خلال تركيز الاهتمام على موضوع واحد فقط، وهو الطقوس السنوية(Devarj , 2012 ,p٩٨٠) وحدثت مظاهرات غضب المشرعين على الفوائد الهامشية للبيروقراطية العليا لكن نقطة البداية لفهم واضح لأحداث انتقال السلطة في سريلانكا هي إدراك الاختراق الذي حدث في ١٩٣٧-١٩٣٨م, عندما تم تعيين ، مالكولم ماكدونالدMalcolm Macdonald (١٩٠١-١٩٨١سياسي و وزير الدولة للمستعمرات وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية شغل منصب وزير الصحة ١٩٤٠. ثم تم تعيينه المفوض السامي في كندا عام ١٩٤١-١٩٤٦ثم شغل منصب الحاكم العام للممتلكات البريطانية في سنغافورة عام ١٩٤٦ثم عين عام ١٩٥٥-١٩٦٠المفوض السامي في الهند، (B.A. Hussainmiya, pp, 2014 ٣٩٣-٤١٨)، وزيراً للخارجية)والسير أندرو كالديكوتSir Andrew Caldecott(.١٨٨٤-١٩٥١ سياسي بريطاني شغل مناصب عدة منها حاكما على هونغ كونغ وفي عام ١٩٣٦تم تعيينه حاكما عاما على سيرلانكا (B.A. Hussainmiya, 2014 ,p٣٩٥)

و مثل هذا التعيين خطوة تقليدية للتعامل مع مشاكل الإصلاح الدستوري في الجزيرة في غضون أيام من وصوله إلى الجزيرة، كان على كالديكوت أن يتعامل مع الاوضاع السياسية الناجمة عن حادثة بريسجيردل، وهي بداية صعبة على نحو غير عادي، إن لم تكن مشؤومة، و لقد وجد لصالحه أن المؤسسة السياسية في الجزيرة كانت عازمة على إنهاء النزاع مع العلم أن المستفيد الوحيد من إطالة أمده سيكون حزب المجتمع المتساوي في سيلان علاوة على ذلك، كان هناك توقع أنه مع وجود الحاكم الجديد ستكون هناك بداية جديدة في حملة "المؤسسة" للإصلاح الدستوري لمرة واحدة تزامن موقفها مع موقف المكتب الاستعماري، إلا أنهم لم يكونوا على علم بالثمن الذي كان من المتوقع أن يدفعوه مقابل ذلك تعديل المادة(

٢٢) من دستور دونغمور بمجرد موافقة المكتب الاستعماري على الأمر الصادر عن المجلس الذي يتضمن هذا التعديل، تم إعداد مسودة رسالة لإبلاغ الحاكم بأن دستور المستعمرة سيتم تعديله "في اتجاهات معينة أكثر قبولًا للوزراء بعد فحصها من الحاكم وربما من لجنة تحقيق أخرى" ويعتقد أن هذا من شأنه أن "يخفف من الانتقادات الموجهة للتعديل الفوري" لم تتضمن رسالة من) دبليو أورمسبي جور W.Ormsby Gore (١٩١٨–١٩٨٥ سياسي بريطاني واحد اعضاء حزب المحافظين عمل كوكيل برلماني لوزير الخارجية في وزارة الخارجية وعمل كنائب لزعيم المعارضة في مجلس اللوردات بين عامي ١٩٦٦–١٩٦٧. ((Hennessy,2019,pp30–66ووزير الدولة لشؤون المستعمرات بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٧م, أي إشارة إلى اللجنة، ولكنها طلبت من كالديكوت مراجعة المشاكل الدستورية للجزيرة للحصول على آراء جميع أقسام الرأي هناك، وتقديم تقرير بمجرد أن يتاح له الوقت لتكوين استنتاجاته الخاصة ولم يكن كالديكوت نفسه يؤيد إرسال لجنة تحقيق من بريطانيا لقد شعر أن حاكم المستعمرة كان في وضع أفضل بكثير من هذه اللجنة لإجراء المفاوضات الأولية بشأن إصلاح الدستور أمضى الأشهر الستة الأولى له في الجزيرة في دراسة مذكرات من مجلس الوزراء، ومن أعضاء مجلس الدولة الذين يمثلون مصالح الأقليات، ومن العديد من الجمعيات السياسية والمجتمعية تراوحت الاستجابة الأولية لنشر الأمر المجلسي بشأن التغيير في آلية السلطات الاحتياطية للحاكم من المفاجأة المؤلمة من جانب مجلس الوزراء إلى الاحتجاجات الصاخبة من حزب المجتمع المتساوي في سيلان، ولكن بمجرد أن قررت المؤسسة السياسية ولمعاملتها كقضية هامشية يمكن التنازل عنها دون الكثير من الاحتجاج ومن أجل المصلحة الأكبر للإصلاح الشامل للدستور الذي كان كالديكوت ينوي القيام به، فقد تم الحفاظ على الوتيرة الأصلية للمناقشات التي بدأها دون أي انقطاع جدي تم عدّ هذا الأمر من المجلس بمثابة إزعاج بسيط وليس انتكاسة خطيرة من الجميع باستثناء حزب المجتمع المتساوي في سيلان كانون الاول ١٩٣٨م،

استقبل كالديكوت أحد عشر وفدًا رسميًا عرضت أمامه مجموعة مذهلة من وجهات النظر والمقترحات، من بين أمور أخرى، للحد من حق الانتخاب وإنشاء مجلس ثان ومطلب الخمسين ثم بونامبالام الذي طرحه بصوت عالٍ والذي يصور التوزيع المتساوي للمقاعد في مجلس الدولة بين مجتمع الأغلبية والأقليات بشكل جماعي وكان كالديكوت يعارض بشدة كل هذه المخططات وفي الواقع أي محاولة للتعامل مع التمثيل المجتمعي من خلال صيغة رياضية من أي نوع ومع ذلك، فقد نصح بتشكيل لجنة جديدة لمراجعة حدود الدوائر الانتخابية من أجل خلق المزيد من المقاعد وبخاصة في أجزاء من البلاد حيث توجد تجمعات كبيرة للأقليات, لكن السمة المميزة لرسالته الإصلاحية في ١٣ تموز ١٩٣٨م إلى وزير الدولة الجديد للمستعمرات، مالكولم ماكدونالد Malcolm Macdonald، كانت رفضه الصريح ولكن المدروس بعناية لنظام اللجنة التنفيذية وأوصى باستبداله بحكومة وزارية يرأسها رئيس وزراء يختاره الحاكم كونه الشخص الأكثر احتمالا

في رأيه للحصول على دعم الأغلبية في الهيأة التشريعية لن يكون ضباط الدولة أعضاء في مثل هذه الحكومة، وسيتم نقل العديد من وظائفهم إلى الوزارات المناسبة في الواقع، أصبح كالديكوت يعلق أهمية كبيرة على إدخال نظام مجلس الوزراء مثل مجلس الوزراء نفسه؛ ومضى يقول: إن نجاح الديمقراطية في سريلانكا سيعتمد إلى حد كبير على الانضباط والدافع الذي يمكن للولاءات الحزبية وحدها أن تغرسه في النظام السياسي الديمقراطي (Devarj , 2012 ,pp٩٨١-٩٨٢) وأن تطوير نظام حزبي صحي لا يمكن تعزيزه إلا من خلال حكومة مجلس الوزراء أحد الروابط في الإصلاحات التي دعا إليها وجعله على خلاف مع معظم أقسام الرأي في مجلس الدولة وكان هذا هو إصراره على أن التقدم نحو حكومة مسؤولة يجب أن يكون مصحوبًا كإجراء مؤقت، بزيادة بدلاً من تخفيض كبير في صلاحيات الحاكم الاحتياطي وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨م، أرسل مالكولم ماكدونالد إلى كالديكوت ردًا رسميًا قصيرًا على رسالته الإصلاحية وأعرب عن اتفاق عام مع التوصية الرئيسة التي تجسدها، وهي استبدال نظام اللجنة التنفيذية بشكل وزاري من الحكومة وصدرت تعليمات لكالديكوت بنشر مقترحاته الإصلاحية وتقديمها للمناقشة في مجلس الدولة وجاءت المرحلة التالية عندما تم تقديم سلسلة من القرارات التي تجسد مقترحات كالديكوت إلى مجلس الدولة في عام ١٩٣٩م، وقد تم تبني كل هذه القرارات بعد مناقشات مطولة ولكن دون تعديل جوهري وهكذا نجح كالديكوت في التفاوض على الإجماع على الإصلاح الدستوري في عام ١٩٣٩م، وتم تحقيق تقدم حاسم وتم تمهيد الطريق لخطوة أخرى إلى الأمام في التطور الدستوري للجزيرة نحو حكومة مسؤولة ولكن بعد ذلك بوقت قصير مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، بدأت طاقات بريطانيا تتركز على أوروبا وكانت المشاكل الدستورية لمستعمرة آسيوية صغيرة تحظى بأولوية قليلة للغاية اذ أثرت الحرب العالمية الثانية على انتقال السلطة في سريلانكا وكان بعض منتقدي القيادة الدستورية ، بدءًا من حزب المجتمع المتساوي في سيلان وإن عضوية مجلس الدولة، والحصانة "البرلمانية" التي تمنحها مكنت كلا من حزب المجتمع المتساوي في سيلان على الأعضاء استغلال الدعاية التي تصاحب الخطب في مجلس الدولة لنشر آرائهم ووضع برنامج وأساليب عمل بديلة في مواجهة المؤسسة السياسية لتحقيق الاستقلال، وتأكيد التزامهم(peedles, 2006 ٥٥-٥٨,pp) ،إلى نوع من القومية أكثر من تلك التي يتبناها "الدستوريون" ورفاقهم مثل المجلس الكبير للسنهاليين (Devarj , 2012 ,pp٩٨٣-٩٨٥) . ادت حادثة بريسجيردل إلى حبس اعضاء حزب المجتمع المتساوي في سيلان بعد وقت قصير من اندلاع الحرب، وسعى الساماسماجيون حزب ساما سامجا((LSSPاسس حزب لانكا ساما ساماجا في ايلول١٩٣٥م الذي كان رائد الماركسية وتحول إلى التروتسكي في أواخر الثلاثينيات احتجاجًا على محاكمات موسكو ومحاولات الأممية الثالثة لجعل الشيوعية الوطنية أدوات الأحزاب للسياسة الخارجية السوفييتية ، بهدفين هما الاستقلال والاشتراكية على يد مجموعة من الشباب الذين تجمعوا من اجل هذا الغرض , وهو حزب سياسي تروتسكي اسس على مبادئ لينينية ذات

اهداف اشتراكية , وكانت احزاب مجتمعة هي حزب المؤتمر الوطني السيلاني وحزب العمال السيلاني بدأت الاتحاد من اجل الوصول الى اهدافها وكانت مطالب الحزب تحقيق الاستقلال الكامل وتأميم وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل والمساواة ، وكانت عضوية الحزب مفتوحة للذين يؤمنون بمبادئ الحزب كما حصل في انتخابات عام ١٩٣٦م في وصول اثنين من اعضاء الحزب في الحكومة واصبح للحزب جريدة رسمية وهي(ساما ساماجا) وبقت حتى عام ١٩٤٠ م حتى اغلقتها الحكومة (perera, 1960 ,pp١-٣)، وسعى إلى ترسيخ أنفسهم في طليعة القومية المتشددة ومثل الجناح الاشتراكي للمؤتمر الوطني الهندي كان هدفهم هو الاستقلال الوطني بدلاً من وضع السيادة الأدنى ، ومع ما يترتب على ذلك من ارتباط دستوري مع التاج البريطاني، وهو ما كانت تطمح إليه القيادة السياسية في مجلس الوزراء، وفي مجلس الدولة استغل أعضاء الحزب كل فرصة أتيحت لهم وكانت لديهم فرص كثيرة لإعلان معارضتهم للارتباط مع التاج البريطاني وجميع مظاهره في الحياة العامة للبلاد كما قام السريلانكيين بالضغط على بريطانيا في مناسبة التكريم الإمبراطوري، والاحتفال الحماسي بـ أعياد الميلاد الملكية والاحتفال بتتويج الملك جورج السادس(١٨٩٥-١٩٥٢) ولد جورج السادس عام ١٨٩٥م اصبح امبراطور الهند بين عامي ١٩٣٦-١٩٤٧م وهو الابن الثاني للملك جورج الخامس اعتلى العرش بعد تنازل اخية ادوارد الثامن عرف عنة الاهتمام بالرعاية والضمان الاجتماعي فضلا عن النهوض بالتعليم زار الولايات المتحدة مطلع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م وهو اول ملك يقدم على تلك الزيارة , كسب احترام شعبة في سنوات الحرب لتفانيه من اجل البلاد على حساب نفسة (الموسوي , ٢٠٠٦, ص٢٣)، وأصوات الولاء للملك وأعطى نظام اللجنة التنفيذية داخل مجلس الدولة الى اعضاء حزب المجتمع المتساوي في سيلان الأعضاء فعالية غير مسبوقة من خلال السماح لهم بالدخول في المرحلة الأولى من صنع القرار (Devarj , 2012 ,p ٩٨٨) استمروا دائمًا في رؤية المزايا في جهاز اللجان التنفيذية عندما رأى الجزء الأكبر في عيوبه لو أجريت الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٩٤٠-١٩٤١م، لكانت الراديكالية الجديدة للحزب الاشتراكي الليبرالي قد أجريت ولكانت تلوح في الأفق بشكل أكبر مما كانت عليه، ولكانوا قد حصلوا على عدد كبير من المقاعد الإضافية .إن اندلاع الحرب العالمية الثانية اثر سلباً على الواقع السياسي في الجزيرة ولاسيما على اعضاء حزب المجتمع المتساوي في سيلان وفي عام ١٩٤٠م، حدثت خلافات سياسية داخل سريلانكا وادت الى حدوث ازمات اثرت بشكل كبير على الواقع الحزبي لأعضاء حزب المجتمع المتساوي ادت الى حدوث انقسامات بين اعضائه المتشددين والذين يمثلون الستاليين واعلن الحزب انه حزب تروتيسكي وحدثت الانتكاسة في حزيران ١٩٤٠م، تم اعتقال اعضاء حزب المجتمع المتساوي في سيلان وسجنهم دون محاكمة ظل اعضاء الحزب طوال فترة الحرب استمرار نشاطه النقابي حتى اذار ١٩٤٢ م عندما تم اعلانه أنه منظمة غير قانونية ، فكان حزب المجتمع المتساوي في سيلان قبل سجن قادته في المناطق الزراعية فقد تم رعاية سلسلة من الإضرابات مصحوبة بأعمال عنف

متفرقة في مزارع الشاي في أوفا, كان هذا جزءًا من محاولة الوصول الى القرى من اجل الاستفادة منهم في الانتخابات وعلى الرغم من أنهم لم يحرزوا تقدمًا كبيرًا ،إلا أنهم نجحوا في دعايتهم وأساليبهم في التحريض وشعاراتهم المناهضة للإمبريالية ودعوتهم للصراع الطبقي والعنف، والعروض التي نظموها مثل مسيرة عيد العمال في بادولا عام ١٩٤٢ م كان المزارعون والمسؤولون البريطانيون على حد سواء منزعجين منهم وقاموا بمطالبات ملحة باتخاذ إجراءات عقابية وقائية ضد حزب المجتمع المتساوي في سيلان قبل أن تتمكن من إنشاء قاعدة جماهيرية في المناطق الريفية ، وكانت حادثة مول أويا وما صاحبها من تهديد بحدوث ازمة دستورية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م حاول حزب المجتمع المتساوي في سيلان احتواء الازمة لصالحة لكنة لم يكتب له النجاح ، حتى نجح دي . اس . سيناناياكي للوصول للحكم واصبح اول رئيس وزراء بعد الاستقلال والمؤسس الحقيقي للدولة (perera, 1960 ,pp ٤-٧) .

الخاتمة

١-سريلانكا بلد ذات تراث ثقافي غني يمتد الى ثلاثة الاف عام وبفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي على مفترق الطرق البحرية الرئيسة التي تربط غرب اسيا بجنوب شرق اسيا مما جعلها عرضة لغزوات متكررة من الهند وغيرها من الدول الاوربية فقد سيطرت عليها البرتغال عام ١٥٠٥-١٦٥٦م وسيطر عليها الهولنديون ١٦٥٦-١٧٩٦م وسيطر عليها البريطانيون ١٧٩٦- ١٩٤٨م .

٢-خلال الحرب العالمية الاولى ازداد تأثير الروح القومية داخل سريلانكا بسبب الدعاية التي اطلقها الحلفاء خلال الحرب منها الحرية وتقرير المصير للأمم وعند انتهاء الحرب زادت المطالبات الشعبية من اجل تطبيق هذه الدعاية على سريلانكا وتطور الوعي السياسي واصبحت من الممكن تكوين احزاب سياسية من اجل الضغط والمطالبة والحصول على المزيد من الاصلاحات.

٣-استفادت سريلانكا من دورها خلال الحرب العالمية الثانية فقد كان قطاع المزارع يقوم على تلبية طلبات الحلفاء من المنتجات وبخاصة المطاط مما مكن من توفير فائض من العملة الصعبة وادت الى تحسين مستوى المعيشة في سريلانكا .

٤-كانت الاهمية في تطوير العملية السياسية وهي اصلاحات عام ١٩٣١م التي اوصت بها اللجنة الملكية برئاسة أيرل دونومور وكانت السمة الابرز لهذه اللجنة هي اصدار دستور

دونومور واعتمادها حق الاقتراع والتصويت للبالغين , واجريت اول انتخابات عام ١٩٣٢م واصبحت سريلانكا اول مستعمرة ذات نظام سياسي يعترف بحق المرأة في التصويت .

٥-على النقيض من الدول المجاورة طالب القوميون في سريلانكا بضمان الاستقلال كمكافأة لدعم المجهود الحربي خلال الحرب العالمية الثانية واستمرت العلاقات الحسنة ووعد البريطانيون بتقديم المساعدة السياسية حتى تم تعيين اللورد سولبيري عام ١٩٤٤م رئيسا للجنة المكلفة بفحص الدستور وتحقيق الاستقلال .

قائمة المصادر :

- Al-Aboud, Sufyan Abdel Fattah (2012). Sri Lankan government policy
- Al-Dulaimi, Sattar Jabbar (D.T.). The sectarian problem in Sri Lanka. Department of Strategic Studies - Center for International Studies, University of Baghdad. p. 102.
- Al-Fahad, Maher Jasib Hatem (2022) Political developments in Sri Lanka (1945-1948) and the British position on them. Published research, in Dhi Qar Arts Magazine, p. 302.
- Al-Megrahi, Milad (2008). A Brief History of Modern and Contemporary Asia. National Book House, Libya, p. 145.
- Al-Mousawi, Rabie Haider (2006) The Crisis of the British Throne of 1936, research published by the College of Arts, University of Kufa,
-Al-Khader, Ahmed Mohsen and Al-Abdul Rahman, Hikmat Al-Khader (2021) Modern and Contemporary History of Asia. Dar Al-Assar International Publishing House, Jordan, p. 193.
-Owais, Abdel Halim (1993). Cultural and social problems among Islamic minorities in Asia and ways to treat them. Research published in Dar Al-Mandumah, pp. 295-296.
-Santos, Doz (1995). Diaries of Vasco da Gama's Journey, translated by Abdul Rahman Abdullah Al-Sheikh, Egyptian General Book Authority, Egypt, pp. 10-15.
- Suleiman, Hifni. (1963). Ceylon, the Holy Island, National House for Printing and Publishing, Cairo.

towards the Tamils 1948-1990. Unpublished master's thesis, College of Education for Girls, University of Basra. p. 34.

-Senaveratna, J. M. (1997). *The story of the Sinhalese from the most ancient times up to the end of "The Mahavansa" or Great Dynasty : Vijaya to Maha Sena (BC 543 to AD 302)*. New Delhi: Asian Educational Series.
- J Sacratees, & R Karthigarani. (2008). *Environment impact assessment*. New Delhi: A.P.H. Pub. Corp.
- Miththapala, S. (2012). The Gulf of Mannar and it's surroundings: a resource book for teachers in the Mannar District. IUCN (International Union for Conservation of Nature).
- Chisholm, H. (1922). *The Encyclopaedia Britannica*. Cambridge University press.
- Ramanathan, P. (1915). *Riots and Martial Law in Ceylon, 1915*. University of California,.
- Singer, M. R. (1964). *The Emerging Elite*. MIT Press Massachusetts .
-Frederick, E. (1966). *The Modern History of Ceylon [by] E. F. C. Ludowyk*. London, Weidenfeld & Nicholson [1966].
- Jupp, J. (1978). *Sri Lanka : Third World democracy*. London ; Totowa, N.J.: Cass.
- William Howard Wriggins. (1965). *Ceylon: Dilemmas of a New Nation by W. Howard Wriggins*.
- peedles, P. (2006). *The History of Srilanka* . frank and john E . Findligseries Editors , London .
- Hem Chandra Ray, & Silva. (1995). *History of Ceylon*. University of Ceylon , Vol. 3.
- DARINI RAJASINGHAM-SENANAYAKE. (2022). *Dysfunctional Democracy and the Dirty War in Sri Lanka*. Asia pak ,East-west center .
- Seneviratne, H. L. (1999). *The Work of Kings*. University of Chicago Press.
-Devarj , p.p. (2012). TamiIs of Recent Indian Origin and Citizenship . ,Colombo.
- B.A. Hussainmiya. (2014). Malcolm MacDonald and Brunei: Diplomacy with intimacy. *Journal of Southeast Asian Studies*, *45*(3), 393–418. https://doi.org/10.1017/s0022463414000344
- Hennessy, P. (2019). *Winds of change: Britain in the early sixties*. Penguin UK.
- perera, N. M. (1960). Hlstory of The Lanka Samaja ,Drebergs ,.

- Percy Ewing MATHESON, & CHALMERS, R. (1940). *Lord Chalmers. 1858-1938. From the Proceedings of the British Academy. [With a Portrait.]*.
- Britain., G., & Walter, R. (n.d.). *Ceylon: report of the Special Commission on the Constitution*. printed at the Ceylon Government press, Ceylon .